وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 04 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

حالة التأهب في أسواق النفط مستمرة .. الأسعار مرشحة لمزيد من المكاسب
أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار مكاسب النفط الخام الأسبوعية للأسبوع الثالث على التوالي بعد أسبوعين من المكاسب وتسجيل أعلى وتيرة صعود في سبعة أشهر بفعل توقعات تمديد تخفيضات إنتاج تحالف «أوبك+».

وذكروا في تصريحات لـ«الاقتصادية»، أن أسعار النفط تلقت دفعة قوية بعد ظهور تقارير تفيد بأن روسيا ستمدد تخفيضات الإنتاج إلى جانب بيانات حديثة كشفت عن انخفاض آخر في المخزونات النفطية.

وأكد المحللون ترقب السوق هذا الأسبوع ما كشفت عنه روسيا بأنها ستعلن معايير جديدة للاتفاق مع شركائها في «أوبك+» -وفقا لألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء- بينما على الجانب الآخر تظهر أحدث البيانات أيضا أن الصين والهند استوردتا كميات أقل من النفط في يوليو.

وذكروا أن انخفاض المخزونات الكبير دعم مكاسب الأسعار، ويأتي ذلك في أعقاب تقرير المخزون الصادر عن معهد البترول الأمريكي الذي أظهر انخفاضا بمقدار 11.486- مليون برميل في المخزون، وذلك أقل بكثير من التوقعات التي بلغت 2.9- مليون.

وأشار المختصون إلى أنه يبدو أن الأسواق إلى حد ما عند مفترق طرق بعد أن أدت البيانات الأمريكية الضعيفة في وقت سابق من الأسبوع إلى تكهنات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد لا يحتاج إلى أن يكون صارما في موقف سياسته النقدية المتشددة.

وفي هذا الإطار، قال روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة «إن النفط الخام مرشح لمزيد من المكاسب في الأسبوع الجاري بدعم من خطة التحفيز المالي والاقتصادي في الصين ومن تمديدات التخفيضات الطوعية لـ(أوبك+) بقيادة السعودية وروسيا التي من المرجح أن تغطي أكتوبر المقبل».

ولفت إلى أنه في المقابل هناك عوامل تكبح المكاسب نسبيا خاصة العودة المحتملة لصادرات النفط الخام في كل من فنزويلا وإيران، في حال التوصل إلى اتفاقات جديدة في هذا الصدد.

من جانبه، يرى دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن السوق النفطية تتوقع إلى حد كبير أن تقوم السعودية بتمديد خفض الإمدادات بمقدار مليون برميل يوميا حتى أكتوبر المقبل.

وأشار إلى حالة التأهب في سوق النفط الخام بعد إعلان روسيا أنها توصلت إلى اتفاق آخر مع «أوبك» بشأن حجم إمدادات النفط الخام ووعدت بتقديم تفاصيل الاتفاق في الأسبوع الجاري، لافتا إلى أنه من المقرر أن تعقد مجموعة «أوبك+» اجتماعا للجنة المراقبة في 4 أكتوبر على الرغم من أنه من غير المقرر عقد اجتماع وزاري كامل حتى أواخر نوفمبر.

أما بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، فيقول «إن عديدا من البنوك الاستثمارية والدوائر التحليلية رفعت توقعاتها لأسعار النفط لـ2023 للمرة الأولى منذ أربعة أشهر على خلفية أن تخفيضات (أوبك+) ستعوض النمو الاقتصادي الضعيف في الصين».

ونوه ببلوغ معدل إعادة الاستثمار بين منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة أعلى مستوى له منذ ثلاثة أعوام في الربع الثاني من العام الجاري -بحسب شركة ريستاد إنرجي- على الرغم من تركيز الشركات حاليا على تحقيق انضباط رأس المال، حيث تعطي شركات النفط الصخري العامة الأولوية لقيمة المساهمين وتتوخى الحذر بشأن استراتيجية الاستثمار الحماسية ونتيجة لذلك فإن معدل إعادة الاستثمار ما زال محدودا بشكل عام.

وتتفق ارفي ناهار مختصة في شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية مع أن انخفاض الإنفاق الاستثماري في مشاريع المنبع النفطية إلى مستويات أقل بكثير من أعلى المستويات السابقة يزيد التساؤلات في السوق حول ما إذا كان استثمار الصناعة لديه ما يكفي للوفاء بدورها الحاسم المتمثل في توفير ما يكفي من العرض لتلبية الارتفاع في الطلب الذي من المتوقع حدوثه خلال العقد المقبل.

وأشارت إلى بيانات صادرة عن شركة «وود ماكينزي» حول دور مشاريع المنبع في دورة الاستثمار، حيث رجحت أن الإنفاق على التنمية العالمية سيبلغ نحو 490 مليار دولار في عام 2023، ارتفاعا من أدنى مستوى في عام 2020 الذي بلغ 370 مليار دولار، موضحة أن تعافي الطلب وارتفاع الأسعار وتوافر التدفق النقدي ومجموعة الفرص المكبوتة التي تم تأجيلها أو إعادة صياغتها خلال الوباء كلها عوامل تغذي هذا الارتفاع.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط الجمعة إلى أعلى مستوياتها فيما يزيد على سبعة أشهر منهية سلسلة خسائر استمرت أسبوعين، وذلك بدعم من توقعات نقص الإمدادات. وصعد سعر خام برنت 1.66 دولار أو 1.9 في المائة، إلى 88.49 دولار للبرميل عند التسوية.

وكان قد ارتفع خلال الجلسة إلى 88.75 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 27 يناير. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.39 دولار أو نحو 1.7 في المائة، إلى 85.02 دولار للبرميل. وارتفع في وقت سابق إلى 85.81 دولار، وهو أعلى مستوى له منذ 16 نوفمبر.

وارتفع سعر خام برنت بنحو 4.8 في المائة، هذا الأسبوع مسجلا أكبر زيادة أسبوعية منذ أواخر يوليو، فيما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 7.2 في المائة، في أكبر مكسب أسبوعي له منذ مارس.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 1 هذا الأسبوع. وذكر تقرير شركة «بيكر هيوز» الأسبوعي الأمريكي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 631 منصة هذا الأسبوع، وحتى الآن هذا العام قدر التقرير خسارة 148 منصة حفر نشطة.

وأوضح أنه يبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 444 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء، مشيرا إلى بقاء عدد منصات النفط على حاله هذا الأسبوع عند 512، بانخفاض 109 حتى الآن في عام 2023 كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 1 إلى 114، بخسارة 42 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، وبقيت الحفارات المتنوعة على حالها هذا الأسبوع.

ونوه بانخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع، أي أقل بمقدار 23 منصة عن الوقت نفسه من العام الماضي بينما انخفض عدد منصات الحفر في «إيجل فورد» بمقدار 2، وهو الآن أقل بـ21 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

ولفت التقرير إلى بقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على حالها هذا الأسبوع، عند 12.8 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 25 أغسطس -وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة- لتبلغ أعلى مستوى إنتاج منذ 2019 وتصل مستويات الإنتاج الآن إلى 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

1.2 تريليون ريال محفظة صندوق الاستثمارات في الأسهم السعودية بعد تخارجه من «الغاز»

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

بلغت ملكية صندوق الاستثمارات العامة «الصندوق السيادي السعودي» في سوق الأسهم السعودية نحو 1.2 تريليون ريال موزعة على 22 شركة بعد بيع حصته البالغة 10.92 في المائة في شركة الغاز والتصنيع «غازكو» عبر 12 صفقة خاصة أمس بقيمة 491.2 مليون ريال.

وبحسب رصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى بيانات «تداول»، فإنه من دون أرامكو، تشكل محفظة الصندوق 17.2 في المائة من القيمة السوقية للأسهم السعودية بنهاية جلسة أمس، البالغة 3.07 تريليون ريال.

وفي حال تم إضافة حصته في أرامكو البالغة 675.7 مليار ريال، ستصل محفظة الصندوق إلى 1.2 تريليون ريال «10.5 في المائة من السوق البالغة قيمتها 11.52 تريليون ريال»، بافتراض عدم حدوث تغير في ملكية الصندوق في الشركة البالغة 8 في المائة التي تم نقلها من الحكومة للصندوق في فبراير 2022، وأبريل 2023.

صفقة «حديد»

تزامن مع تخارج الصندوق من شركة الغاز، توقيعه اتفاقية شراء 100 في المائة من شركة «حديد» من شركة سابك، وذلك بعد أن تستحوذ شركة حديد على 100 في المائة من أسهم حديد الراجحي.

وستدعم الصفقات جهود الصندوق في المساهمة بتنمية الصناعة المحلية وتلبية الطلب المحلي المتزايد لمنتجات الحديد في قطاع التشييد والبناء والمركبات، والمرافق الخدمية والطاقة المتجددة والنقل والخدمات اللوجستية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

قيمة الصفقة لسابك

تنوي سابك بيع «حديد» للتركيز على نشاطها الرئيس ولتصبح الشركة الرائدة عالميا بقطاع البتروكيماويات، خاصة فيما تمثله الشركة لسابك من حصة ضئيلة في عديد من المؤشرات بجانب نشاطها المختلف عن سابك، حيث حققت شركة حديد أرباحا قيمتها 359.1 مليون ريال خلال 2022، تمثل 2.2 في المائة أرباح سابك للفترة نفسها، البالغة 16.53 مليار ريال، وتمثل 8 في المائة من الإيرادات و1 في المائة من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء. ويبلغ هامش ربح سابك 15 في المائة دون حديد، بينما ينخفض إلى 13 في المائة في حال إضافتها.

كما تمثل شركة حديد 6 في المائة من الأصول والخصوم لشركة سابك بنهاية النصف الأول 2023.

محفظة الصندوق

من حيث القيمة السوقية (تشمل أرامكو)، تستحوذ ست شركات على 92.1 في المائة من محفظة الصندوق بنحو 1.11 تريليون ريال، تتصدرها «أرامكو» 675.7 مليار ريال (56.1 في المائة من المحفظة)، ثم «إس تي سي» بـ127.4 مليار

ريال تعادل 10.6 في المائة من محفظة الصندوق في الأسهم المحلية، وشركة معادن بقيمة 100.4 مليار ريال وتشكل 8.3 في المائة من المحفظة.

رابعا البنك الأهلي السعودي بـ79.9 مليار ريال «6.6 في المائة من المحفظة»، ثم الشركة السعودية للكهرباء 64.1 مليار ريال «5.3 في المائة من المحفظة»، وشركة أكوا باور 62.3 مليار ريال «5.2 في المائة من المحفظة».

خلفها علم بـ45.6 مليار ريال، وبنك الرياض 19.9 مليار ريال، ومصرف الإنماء 7.4 مليار ريال، فيما الملكية في بقية الشركات أقل من خمسة مليارات ريال لكل شركة.

ومن حيث أكبر الحصص، يملك الصندوق حصصا تتجاوز 60 في المائة في ست شركات مدرجة هي: «السعودية للكهرباء» بـ74.31 في المائة، معادن 67.18 في المائة، «علم» 67 في المائة، «العقارية السعودية» 64.58 في المائة وشركة إس تي سي 64 في المائة، و«تداول» 60 في المائة.

وبقية الشركات التي يملك فيها الصندوق حصصا هي: أكوا باور 44.16 في المائة، أسمنت الجنوبية 37.43 في المائة، البنك الأهلي السعودي 37.24 في المائة، إعمار المدينة الاقتصادية 25 في المائة.

كما يملك 23.35 في المائة من شركة أسمنت القصيم، و22.55 في المائة من البحري، و21.75 في المائة من بنك الرياض، و16.87 في المائة من المملكة القابضة، و16.63 في المائة من دور، و15.73 في المائة من سابتكو.

ولدى الصندوق حصص تبلغ 10 في المائة في كل من مصرف الإنماء وأسمنت ينبع وأسمنت الشرقية، وأخيرا 5.4 في المائة في شركة الخزف.

ويعتمد التقرير على الملكيات التي تبلغ 5 في المائة فأكثر في شركات السوق، بالتالي لا يشمل أي حصص أقل من 5 في المائة في الشركات المدرجة في السوق السعودية «إن وجدت».

يذكر أن الصندوق قد أعلن في مارس 2021، نقل ملكية حصصه في شركة المراعي 16.32 في المائة، و«نادك» البالغة 20.00 في المائة، وشركة الأسماك 39.99 في المائة، لتندرج تحت مظلة الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني «سالك»، المملوكة بالكامل للصندوق، كما باع 70 في المائة حصته في شركة سابك في يونيو من 2020.

واردات الهند من النفط الروسي عند أدنى مستوى خلال 7 أشهر

الاقتصادية

أشارت بيانات صناعية أن الواردات الهندية من النفط الروسي الرخيص تراجعت إلى أدنى مستوى لها في سبعة أشهر خلال أغسطس الماضي، مع تأثر الطلب بالأمطار الموسمية.

وطبقا لبيانات صادرة عن موقع «فورتيكسا» المختص في تعقب شحنات الطاقة فإن الهند وهي ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم قلصت الواردات من روسيا، للشهر الثالث على التوالي في أغسطس الماضي.

كما استوردت 1.46 مليون برميل يوميا من روسيا في أغسطس الماضي، بانخفاض من 1.91 مليون برميل تم شراؤها في الشهر السابق.

كما خفضت شركات التكرير الهندية وارداتها من العراق، وهو مورد كبير آخر إلى 866 ألف برميل يوميا من 891 ألف برميل يوميا.

وأظهرت البيانات أن بعضا من هذه الكميات تم استبدالها، بارتفاع قصير في الواردات من السعودية، التي قفزت إلى 820 ألف برميل يوميا، من 484 ألف برميل يوميا، في يوليو الماضي.

227 مليار متر مكعب استهلاك الصين من الغاز خلال 7 أشهر .. ارتفع 6.5 %

الاقتصادية

ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الصين بشكل مطرد على أساس سنوي خلال سبعة أشهر من 2023، في ظل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الخضراء. وأظهرت بيانات رسمية أصدرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين، أنه خلال الفترة ما بين شهري يناير ويوليو الماضيين، بلغ الاستهلاك الظاهري للغاز الطبيعي 227.1 مليار متر مكعب، بزيادة نسبتها 6.5 في المائة على أساس سنوي.

وفي يوليو الماضي وحده، زاد الاستهلاك الظاهري للغاز الطبيعي بنسبة 9.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 32.49 مليار متر مكعب، وفقا لـ«الألمانية».

من جهة أخرى، أعلنت شركة النفط الصينية المحدودة «بتروتشاينا» ارتفاع صافي أرباحها بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من العام الجاري. وأضافت الشركة العملاقة في بيان مقدم إلى بورصة شنغهاي أن صافي الأرباح المنسوبة إلى الشركة الأم بلغ 85.27 مليار يوان «11.88 مليار دولار» خلال النصف الأول من العام الجاري. وقالت الشركة أيضا «إن نسبة الدين إلى الأصول في الشركة انخفضت بـ0.9 نقطة مئوية عن بداية العام الجاري»، ما يشير إلى تحسن الوضع المالي، بينما بلغت أرباحها الأساسية للسهم الواحد 0.47 يوان.

وارتفعت أسهم «بتروتشاينا» في بورصة شنغهاي بنسبة 0.13 في المائة في أول سبتمبر الجاري، يوم التداول السابق، إلى 7.76 يوان.

توقف انقطاع الكهرباء يعيد للعاصمة الليبية بعضا من بريقها .. التغذية تحسنت الاقتصادية

للمرة الأولى منذ زمن بعيد، عاش الليبيون موسم صيف دون انقطاعات مزمنة في التيار الكهربائي، كما كانت الحال في الأعوام السابقة، وأعادوا اكتشاف عاصمتهم طرابلس وحدائقها العامة المضاءة ليلا، بفضل استقرار الشبكة بعد عقد من الاضطرابات.

وكانت الأزمات المتواصلة للكهرباء بسبب الشبكة المتداعية والمتضررة، جزءا لا يتجزأ من يوميات الليبيين منذ 2011، وفقا لـ«الفرنسية».

وللمحافظة على الشبكة، كانت الشركة العامة للكهرباء تلجأ في الأعوام العشرة الأخيرة إلى تقنين التيار لفترات خلال ذروة الاستهلاك صيفا وشتاء.

لكن مع تعيين إدارة جديدة في الشركة العامة للكهرباء في يوليو 2022 وإقرار خطة إعادة هيكلة لها ترافقت مع هدوء نسبي بعد اشتباكات استمرت لأعوام، تحسنت التغذية الكهربائية بوضوح. وقد باشرت شركات أجنبية اطمأنت على ما يبدو إلى الوضع، مجددا مشاريع علقت على مدى أعوام.

وحتى العام الماضي، كان الانقطاع يستمر أحيانا لـ20 ساعة متواصلة في العاصمة طرابلس، فيما الوضع لا يحتمل من دون مكيفات هواء مع تجاوز الحرارة صيفا 40 درجة مئوية.

واضطر السكان إلى التكيف مع ذلك، فقد استثمر كثيرون في بطاريات تكلف بضع عشرات من الدولارات وتسمح بتشغيل جهاز التلفزيون أو مصباح أو مصباحين ووصلة إنترنت بسيطة. أما الميسورون منهم فقد اشتروا مولدات كهرباء قوية لكنها تتسبب في ضجيج مزعج وتستهلك كثيرا من الوقود قد تصل تكلفته إلى آلاف الدولارات. وكان كثير من الجزارين ومتاجر الحلويات والمثلجات يواجهون صعوبة في احترام سلسلة التبريد.

يقول مؤيد الزياني صاحب محل لحوم «الوضع في تحسن، ويلاحظ ذلك الزبائن، فحتى مع وجود مولد، يضعف أداؤه وتضعف الثلاجات وتفسد اللحوم إذا استمر تشغيله أكثر من عشر ساعات».

وتؤكد حنان الميلادي التي تبيع عبر الإنترنت حلويات لحفلات الزواج والأعياد «الأعوام الماضية كانت صعبة للغاية بالنسبة إلى المواطن وإلي شخصيا. وكانت كارثة بمعنى الكلمة خصوصا مع انقطاع الكهرباء وطرح الأحمال من قبل شركة الكهرباء لحماية الشبكة».

وتضيف الميلادي وهي أرملة تعيل ثلاثة أطفال وتبلغ 43 عاما «تصوروا ما يحدث عندما تنقطع الكهرباء وعندي طلبية لم أكملها بعد! والأصعب أننا لا نعرف متى تنقطع الكهرباء ومتى تعود».

وتعلن الشركة العامة للكهرباء بانتظام عن تجهيزات جديدة في محطات توليد الكهرباء في البلاد البالغ عددها نحو 20. لكن هذا الأمر لم يحل خلال موجة القيظ في يوليو دون سماع هدير المولدات مجددا في المدينة، إثر أعطال متفرقة ومشكلات تتعلق بالحرارة المرتفعة.

ويسهم الاستقرار في الشبكة الكهربائية الذي يشكل العنوان الرئيس في برنامج «عودة الحياة» الذي أقرته الحكومة التي تعترف بها الأمم المتحدة في غرب ليبيا، في إعادة البريق إلى طرابلس التي يطلق عليها أبناؤها لقب «عروس البحر الأبيض المتوسط» بسبب واجهتها البحرية التي كانت تطل سابقا بالكلس.

ويقول محمد رحومي المنسق الإعلامي في مجموعة للحلويات «من الواضح أن الاستقرار الإداري للشركة (العامة للكهرباء) أثر في استقرار الشبكة وأيضا الاستقرار الأمني خلال هذا العام. كل هذه العوامل لها دور في استقرار الشبكة الكهربائية. لكن، للمواطن أيضا دور يؤديه هو تقليل الاستهلاك ودفع الفواتير».

وتكلفة الكهرباء في ليبيا هي من الأدنى في المنطقة وتبلغ 0.050 دينار «أي 0.01 يورو» للكيلواط/ساعة للأفراد و0.20 دينار «0.04 يورو» للمحال.

«السيادي» السعودي يبيع حصته في «غازكو» إلى «جدوى للاستثمار»

الشرق الأوسط

باع «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي حصته البالغة 8.18 ملايين سهم تمثل 10.92 في المائة من رأسمال «شركة الغاز والتصنيع الأهلية» (غازكو)، إلى شركة «جدوى للاستثمار» عبر صفقة خاصة بقيمة 491 مليون ريال (131 مليون دولار)،

وأعلنت شركة «جي آي بي كابيتال»، بصفتها مستشاراً مالياً لـ«صندوق الاستثمارات العامة»، في إفصاح نشر على السوق المالية (تداول)، عن قيام الصندوق بإبرام اتفاقية بيع وشراء ملزمة مع شركة «جدوى للاستثمار» بصفتها مديراً لصناديق الاستثمار المدارة من قبلها ومحافظ عملائها، في يوم الأحد الموافق 3 سبتمبر 2023.

وبموجب هذه الاتفاقية، «باع الصندوق حصته البالغة 8.186.455 سهماً تمثل 10.92 في المائة من رأس مال شركة الغاز والتصنيع الأهلية إلى شركة (جدوى للاستثمار)، وذلك من خلال صفقة خاصة، مقابل 491.19 مليون ريال سعودي. وسيتم تنفيذ الصفقة كصفقة متفاوض عليها، وفق إجراءات التداول والعضوية في السوق المالية السعودية في يوم الأحد الموافق 3 سبتمبر 2023».
يخضع إتمام الصفقة لعدد من الشروط، بما في ذلك إكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ الصفقة. وسيتم إتمام الصفقة في موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق 5 سبتمبر (أيلول) 2023.

توقعات بقفزه في أسعار النفط قبل نهاية 2023

د. نورهان عباس

اليوم

ارتفعت أسعار نفط خام برنت إلى نحو 85.70 دولارًا للبرميل في الأيام الأخيرة، مدفوعة في ذلك، بالاعتقاد في أن التشديد النفطي يعمل على موازنة السوق، خاصة وإن هناك تخوفات من علامات ركود قد تحل بالاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى التراجع الحاد في المخزونات البترولية الاستراتيجية في الولايات المتحدة، التي قد توفر أكبر دفعة لأسعار النفط حتى نهاية 2023، وفق ما ذكرت منصة «أويل برايس» الأمريكية، في الموضوع الذي ترجمت «اليوم» أبرز ما جاء فيه.

قالت تسفيتانا باراسكوفا، الكاتبة والمراقبة المستقلة لأسواق النفط: «أنه نظرًا لتقلص العرض بسبب تخفيضات أوبك بلس وتباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، فإن الطلب قوي ومن المرجح أن يزداد خلال الربع الثالث، وسط ذروة موسم القيادة والاستهلاك القوي لدى أكبر مستوردي الخام الآسيويين وفق ما ذهب محللون».

لكن هذا لا يعني أن المخاوف من الركود لن تؤثر على السوق، فعلى العكس من ذلك، يواصل المستثمرون تقييم احتمالية حدوث انكماش في الولايات المتحدة وأوروبا مقابل توقعات تشديد السوق وعجز كبير في العرض حتى نهاية العام.

ورغم أن الطلب عاد تقريباً إلى مستويات ما قبل الوباء، ووصل إلى متوسط سنوي قياسي هذا العام، إلا أن العرض مشكلة في مواكبة ذلك، ما يمهد الطريق لارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من هذا العام، وفقًا لجوزيف مكمونيجلي، الأمين العام للمنتدى الدولي للطاقة، أكبر منظمة دولية لوزراء الطاقة في العالم.

وقال ماكمونيجل لشبكة سي إن بي سي»: «الطلب آخذ في الارتفاع، وسيشهد السوق سحوبات هائلة للمخزونات الاستراتيجية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من هذا الربع وحتى العام المقبل 2024».

وتوقع ماكمونيجل بسبب ذلك: «أن يواجه العالم في الربع الأخير من هذا العام مشكلات في مواكبة العرض، ما يؤثر بدوره على الأسعار».

وأضاف أنه إلى جانب السحب من المخزونات الأمريكية فأن الصين والهند، أكبر وثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، على التوالي، سيكونان المحركين الرئيسيين لارتفاع الطلب على النفط.

ومن المتوقع أن تستحوذان مجتمعتين على مليوني برميل يوميًا من زيادة الطلب في النصف الثاني من هذا العام، وفقًا لماكمونيجل.

وتابع: «سنشهد انخفاضًا حادًا في المخزون الأمريكي الاستراتيجي، وهو ما سيكون إشارة إلى السوق بأن الطلب يرتفع

بالتأكيد،».

في سياق متصل، قال الاتحاد الدولي للطاقة في وقت سابق الشهر الماضي:» إن الطلب العالمي على النفط قفز بأكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميًا في مايو مقارنة بشهر أبريل، ليقترب من مستوى الطلب القياسي المسجل في مارس من هذا العام».

وأظهرت بيانات، أن إجمالي الطلب على المنتجات النفطية في الصين بلغ 17.37 مليون برميل يوميا في مايو. وشكلت هذه زيادة قدرها 1.7 مليون برميل في اليوم مقارنة بشهر أبريل وثاني أعلى مستوى على الإطلاق في جودي.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أيضًا أن يبدأ سحب المخزون في هذا الربع ويستمر حتى الربع الرابع من عام 2024، مما يضع ضغطًا تصاعديًا على أسعار النفط.

فيما يتوقع بنك «جولدمان ساكس» أن ترتفع أسعار النفط إلى 86 دولارًا للبرميل في نهاية العام، حيث سيؤدي ارتفاع الطلب على النفط إلى مستوى قياسي مع انخفاض العرض إلى عجز كبير في السوق.

فيتول: إمدادات النفط العالمية ستتحسن خلال شهرين

اقتصاد الشرق

ستتحسن إمدادات النفط العالمية خلال الشهرين المقبلين بسبب صيانة المصافي، لكن إمدادات الخام عالي الكبريت ستظل منخفضة، بحسب راسل هاردي الرئيس التنفيذي لشركةفيتول، أكبر شركة مستقلة لتجارة النفط في العالم.

أضاف خلال مؤتمر في سنغافورة اليوم الإثنين أن الاقتصادات المنتجة للخام عالي الكبريت ستظل في وضع أفضل من الاقتصادات المنتجة للخام منخفض الكبريت بفضل التخفيضات التي تطبقها مجموعة «أوبك+» وعدم وجود كميات كافية من الخام عالي الكبريت لتداولها، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

تابع: «بفضل تخفيضات أوبك+ لا توجد إمدادات كافية (من الخام عالي الكبريت) لكل هذه المصافي في الهند والكويت وجازان وعُمان والصين».

النفط يستقر بعد بلوغه أعلى مستوياته منذ نوفمبر بفضل «أوبك+»

اقتصاد الشرق

استقرت أسعار النفط بعدما وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ نوفمبر الماضي، في ظل توقعات تراجع المعروض في السوق بسبب تخفيضات الإمدادات من قبل قادة «أوبك+».

لم يشهد سعر خام غرب تكساس الوسيط تغيراً كبيراً، وظل فوق عتبة 85 دولاراً للبرميل بعد الارتفاع الأولي الذي اقتنصته السوق مع بدء تداولات الأسبوع. وزادت فروق أسعار الخامات المعيارية بشكل ملحوظ في الأيام الأخيرة، بما في ذلك فرق سعر العقود الفورية لخام غرب تكساس الوسيط، ما يشير إلى تراجع الإمدادات في السوق، كما قفزت العقود المستقبلية للخام المعياري الأميركي بأكثر من 7% خلال الأسبوع الماضي.

أعلنت روسيا أنها ستمدد قيود التصدير، ومن المنتظر نشر مزيد من التفاصيل حول التخفيضات خلال الأيام المقبلة. ويتوقع المتعاملون على نطاق واسع أن تحذو المملكة العربية السعودية حذوها، بحيث تحدد الرياض وموسكو الاتجاه السائد في تحالف «أوبك+» من خلال تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية حتى أكتوبر المقبل.

توقعات متفائلة في أسواق النفط

تحسنت أوضاع سوق النفط خلال الربع الجاري بعد النصف الأول الضعيف، حيث أدت تخفيضات الإمدادات إلى ظهور علامات على إعادة التوازن للسوق في ظل انخفاض المخزونات الأميركية. وجاء الدعم الإضافي للنفط الخام من التكهنات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد يكون على وشك الانتهاء من حملة رفع أسعار الفائدة، إضافة إلى زيادة الإشارات على جهود الصين لتعزيز النمو.

قال تشو مي، المحلل في معهد كايوس البحثي في شنغهاي: «إذا لم تتراجع السعودية وحلفاؤها عن خطة خفض الإنتاج سيكون المعروض في السوق قليلاً جداً فعلاً»، متوقعاً اقتراب أسعار النفط من مستوى 90 دولاراً للبرميل. وأضاف: «توقعات الطلب تفاؤلية للغاية الآن».

من جانبه، أوضح راسل هاردي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «فيتول»، على هامش مؤتمر «أبيك» (APPEC)، الذي تنظمه مجموعة «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتس» يوم الاثنين في سنغافورة، أن تخفيضات «أوبك+» آتت ثمارها. بالإضافة إلى ذلك، حتى لو جرى تخفيف العقوبات الإيرانية، فلن يكون هناك بالضرورة ارتفاع كبير في صادراتها.

تشير المقاييس الأساسية للسوق إلى توقعات تراجع العرض بصورة أكبر. ومن ذلك زيادة فارق السعر بين أقرب عقدين لخام غرب تكساس الوسيط إلى 84 سنتاً للبرميل عند تأجيل التسليم، وهو ما يشكل صعوداً في الأسعار، مقارنة بـ43 سنتاً للبرميل قبل أسبوع واحد.

رئيس الوزراء الهندي: لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لتحول الطاقة.. وهذا موقفنا

دينا قدري

الطاقة

أكد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي مجددًا أن نجاح تحول الطاقة يرتبط بعدّة عوامل، مشيدًا بدور نيودلهي القيادي في مجال مكافحة تغير المناخ.

وأشار مودي -في تصريحات اطلّعت عليها منصة الطاقة المتخصصة- إلى أنه لا يوجد حل واحد لجميع الدول عندما يتعلق الأمر بتحول الطاقة؛ نظرًا لأن الدول لديها ظروف مختلفة، ما يقتضي بضرورة الأمر أن تكون عمليات التحول متنوعة أيضًا.

وشدد على أن حماية الكوكب والحفاظ عليه للأجيال القادمة هي مسؤولية مشتركة يجب أن تحظى بأولوية قصوى، مؤكدًا إحراز تقدّم كبير في المبادرات التي تركز على المناخ داخل الهند.

وتأتي تصريحات مودي قبل قمة مجموعة الـ20 التي ستُعقد في نيودلهي يومي 9 و10 سبتمبر/أيلول الجاري.

تحول الطاقة

جدد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي تأكيد التنوع في مزيج الطاقة، قائلًا، إنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لعالمٍ يتطلع إلى الانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر أنظف، مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين.

وقال: «مبدؤنا بسيط.. التنوع هو أفضل رهان لنا، سواء في المجتمع أو فيما يتعلق بمزيج الطاقة لدينا»، حسب مقابلة أجراها مع وكالة «برس تراست أوف إنديا» (Press Trust Of India)، قبل قمة مجموعة الـ20.

وأضاف: «لا توجد حلول واحدة تناسب الجميع.. ونظرًا للمسارات المختلفة التي تسلكها الدول، فإن مساراتنا لتحول الطاقة ستكون مختلفة».

كانت الهند، ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، قد شددت مرارًا وتكرارًا على أن يكون تحول الطاقة عادلًا ومنظمًا، وأن يكون للدول الحرية في اتخاذ القرارات بشأن المسار بناءً على توافر الموارد، بحسب ما نقلته منصة «أوتو إيكونوميك تايمز» (Auto Economic Times).

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- المسار الصحيح في مواجهة تغير المناخ:

المسار الصحيح في مواجهة تغيّر المناخ

الطاقة ATTAQA

عدم تغيير السياسات يجعل الانبعاثات عام 2030 أعلى بكثير مما يتطلبه الحياد الكربوني

135 دولة التزمت بأهداف الحياد الكربوني بحلول 2050 لكن هناك قصور على المدى القريب

فجوة الطموح

	السياسات الحالية بحلول عام 2030 تعني خفض انبعاثات الكربون	المسار الصحيح لسيناريو 2 درجة مئوية يتطلب خفض الانبعاثات	المسار الصحيح لسيناريو 1.5 درجة مئوية يتطلب خفض الانبعاثات
في الاقتصادات المتقدمة	%43	%45	%70
في الاقتصادات الناشئة الأعلى دخلاً	%12	%30	%55
في الاقتصادات الناشئة الأقل دخلاً	%6	%20	%35

فجوة السياسات

لا يزال العالم يحتاج إلى سياسات لتنفيذ تخفيضات الانبعاثات المستهدفة أبرزها:

- تطبيق سعر عالمي للكربون يتجاوز 75 دولارًا للطن بحلول عام 2030
- دعم الاستثمار العامّ الأخضر من أجل تعزيز بنية تحتية نظيفة
- تطبيق كل الإصلاحات والإجراءات المطلوبة والإفصاح عنها بوضوح

* حال تباطؤ تضييق فجوتي الطموح والسياسات ستصبح الأهداف المناخية المستهدفة بعيدة المنال

IMF, 2021and Attaqa,2021

طريق الهند لمكافحة تغير المناخ

يشكّل الفحم والنفط والغاز ما يقرب من ثلثي استهلاك الطاقة في العالم، واستبدالهما لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها.

ونظرًا لذلك، فإن نيودلهي تؤيد مواصلة الاستثمار في نظام الطاقة الحالي لتلبية متطلبات الاقتصادات المتنامية وعدم التسبب في أيّ نقص، وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتدفق الاستثمارات إلى الوقود الانتقالي.

وقال رئيس الوزراء ناريندرا مودي: «على الرغم من أن الهند تضم 17% من سكان العالم، فإن حصتها التاريخية في الانبعاثات التراكمية كانت أقلّ من 5%.. ومع ذلك، لم ندخر جهدًا في تحقيق أهدافنا المناخية».

وفيما يتعلق بمستقبل مكافحة تغير المناخ، قال مودي، إن بلاده اتخذت نهجًا إيجابيًا، وتعمل مع دول أخرى «لتغيير النهج من النهج المقيد إلى النهج البنّاء»، وفق التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة.

وأضاف: «بدلًا من التركيز فقط على نهج: لا تفعل هذا أو ذاك، نريد أن نتخذ موقفًا يجعل الناس والأمم يدركون ما يمكنهم فعله ويساعدهم في ذلك، فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا والموارد الأخرى».

وشدد مودي على أن قرارات نمط الحياة تؤثّر في البيئة: «يمكن للناس في جميع أنحاء العالم أن يجتمعوا ليصبحوا واعين لكوكبنا»، إذ «يُمكن اتخاذ كل قرار يتعلق بأسلوب الحياة بناءً على التأثير الذي سيُحدثه في الكوكب على المدى الطويل».

تطور الطاقة المتجددة في الهند

أكد رئيس الوزراء ناريندرا مودي أن الهند تحرز تقدمًا كبيرًا في المبادرات التي تركز على المناخ، إذ عززت قدرتها على الطاقة الشمسية 20 ضعفًا في غضون سنوات قليلة.

وقال: «إن الهند تُعدّ الآن من بين الدول الـ4 الأولى في العالم من حيث طاقة الرياح.. وفي ثورة السيارات الكهربائية، تؤدي الهند دورًا مهمًا في كل من الابتكار والاعتماد».

وقال: «ربما نكون أول دول مجموعة الـ20 التي حققت أهدافها المناخية قبل 9 سنوات من الموعد المقرر».

وتعهدت الهند الآن بخفض كثافة الانبعاثات من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 45% بحلول عام 2030، وحددت هدفًا لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2070.

والتزمت نيودلهي بتحقيق هذا الهدف عبر توليد 50% من الكهرباء من مصادر الوقود غير الأحفوري بحلول عام 2030، وإنشاء 500 غيغاواط من قدرة الطاقة المتجددة، وخفض إجمالي انبعاثات الكربون المتوقعة بمقدار مليار طن حتى عام 2030.

وقال مودي: «لذلك، نحن بالتأكيد نسير على الطريق الصحيح، في الوقت الذي ندرس فيه أيضًا العوامل المختلفة

اللازمة لضمان النمو».

تحالف عالمي للوقود الحيوي
في سياقٍ متصل، قال رئيس الوزراء ناريندرا مودي، إن اقتراح الهند بإنشاء تحالف عالمي للوقود الحيوي بين أعضاء مجموعة الـ20 سيساعد في تسريع نشر الوقود الحيوي المستدام لدعم تحول الطاقة العالمي.

وقال رئيس الوزراء: «إن مثل هذه التحالفات (الوقود الحيوي) تهدف إلى خلق خيارات للدول النامية لتعزيز تحول الطاقة لديها».

وأضاف: «الوقود الحيوي مهم أيضًا من منظور الاقتصاد الدائري.. فالأسواق والتجارة والتكنولوجيا والسياسة، جميع جوانب التعاون الدولي ضرورية لخلق مثل هذه الفرص»، وفق ما نقلته صحيفة «إيكونوميك تايمز» (Economic Times).

ويهدف التحالف إلى تسهيل التعاون وتكثيف استعمال الوقود الحيوي المستدام، بما في ذلك في قطاع النقل، وينصبّ تركيزه على تعزيز الأسواق، وتسهيل التجارة العالمية للوقود الحيوي، وتوفير الدعم الفني لبرامج الوقود الحيوي الوطنية في جميع أنحاء العالم.

ويستكمل تحالف الوقود الحيوي، الذي تريد نيودلهي الدفع به خلال رئاستها لمجموعة الـ20، مسيرة التحالف الدولي للطاقة الشمسية (ISA) الذي قادته نيودلهي وباريس في عام 2015 لتوفير الطاقة الشمسية النظيفة وبأسعار معقولة في متناول الجميع.

أنس الحجي: صناعة النفط العالمية شهدت مراحل غيّرت التاريخ.. هذه أبرزها

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن صناعة النفط العالمية مرّت بمراحل مفصلية غيّرت التاريخ، وهناك نقاط تاريخية يجب رصدها هنا.

وأوضح الحجي، في حلقة من برنامجه «أنسيات الطاقة»، قدّمها في موقع «إكس»، بعنوان: «الذكرى 164 لاكتشاف النفط في أميركا»، أن اكتشاف النفط عالميًا أولًا كان في باكو عاصمة أذربيجان، والتي بدورها غيّرت التاريخ بسبب التقنيات والتكنولوجيا وغيرها، بجانب وعي المستثمرين هناك.

ولكن، وفق الحجي، من أهم الأمور المحورية في تاريخ صناعة النفط العالمية، قرار رئيس الوزراء البريطاني -حينها- ونستون تشرشل بتحويل البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط، وقد كان قرارًا تاريخيًا، وغيّر التاريخ، ليس لأنه غيّر البحرية كلها إلى النفط، بل لأنهم بعد التغيير اكتشفوا أن الأمر الآن أصبح يتعلق بالأمن القومي.

وأضاف: «وبما أن النفط -عندما نتكلم عن النفط والسياسة- هو الذي يسيّر الأسطول البريطاني الذي يحمي الإمبراطورية العظمى، لذلك فإنه أصبح سلعة إستراتيجية مهمة، ومن ثم يجب أن تملكه الحكومة، وبناءً على ذلك، استدانت الحكومة البريطانية لشراء أسهم الشركة، التي أصبحت لاحقًا «شركة النفط البريطانية بي بي»، وأخذت حصة 51% فيها بحيث تكون المسيطرة».

تغيرات تاريخية في صناعة النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، إن التغيرات التي شهدتها صناعة النفط العالمية كانت تاريخية، لأنها جعلت منه سلعة سياسية وإستراتيجية، وبالطبع ترتّبت على ذلك أمور كثيرة.

وأضاف: «من أين جاءت «بي بي»؟ من شركة النفط أنغلو فارسية التي أصبحت فيما بعد الأنغلو إيرانية، لأن إيران كان اسمها بلاد فارس، وهذه في الأصل التي تحولت فيما بعد إلى شركة النفط البريطانية بي بي، وذلك لأن الإيرانيين كانوا قد اكتشفوا النفط لديهم، فأنشؤوا أكبر مصفاة في العالم ذلك الوقت».

وأوضح أنه من بين التحولات التاريخية في صناعة النفط، كون الحكومة البريطانية الآن تملك شركة «بي بي»، وعندما جاءت ثورة مصدق في عام 1951 وأمم النفط، أمّمَ ملكية للحكومة البريطانية، ومن ثمّ تسبَّب في مشكلات ضخمة حينها، طبعًا دخول الأميركيين على الخط، وحدث الانقلاب على مصدق في عام 1954، وأُعيدَ الشاه إلى الحكم.

ومن بين التغيرات التاريخية، وفق الحجي، جاء اكتشاف بئر الخير في المملكة العربية السعودية عام 1938، وهذا أيضًا من الأمور التي غيّرت التاريخ، بالإضافة إلى اكتشافات أخرى في منطقة الخليج، مثل حقل البرقان وغيره.

صناعة النفط وانتشار السيارات والحرب

يقول الدكتور أنس الحجي، إن من ضمن التغيرات التاريخية التي أسهمت فيها صناعة النفط العالمية، أنه مع انتشار السيارات في العالم والحاجة إلى النفط، بدأ الناس يهتمون بالخام في جميع أنحاء العالم، حتى أن التنقيب عن النفط بدأ في أماكن مختلفة من العالم.

وأضاف: «بالإضافة إلى ذلك، كان النفط أحد العوامل الرئيسة في الفوز بالحرب العالمية الثانية، إذ كان أساسيًا في كل شيء بهذه الحرب، وكل المهتمين بالأفلام الوثائقية يمكن أن يشاهدوا بشكل دائم كيف أدى النفط دورًا كبيرًا في هذه الحرب».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن حركات التأميم، سواء في الوطن العربي أو أميركا اللاتينية وغيرها، من التغيرات التاريخية التي شهدتها صناعة النفط العالمية، وكذلك الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج، التي كان للنفط أثر فيها.

وأشار إلى أنه من بين أبرز التغيرات التاريخية المرتبطة بصناعة النفط، اكتشاف كميات ضخمة من الخام في ألاسكا وبحر الشمال، بالإضافة إلى ثورة الصخري في أميركا، وكلّها أمور لا مجال لسردها، ولكن يأتي ذكرها بمناسبة الذكرى 164 لاكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأميركية.

وزير البترول المصري: قمة المناخ كوب 28 فرصة لتحقيق مستقبل مستدام للطاقة

قال وزير البترول المصري المهندس طارق الملا، إن قمة المناخ كوب 28 فرصة جديدة لمواصلة توحيد الجهود العالمية لخفض الانبعاثات الكربونية على كوكب الأرض.

وأوضح الملا، اليوم الأحد 3 سبتمبر/أيلول (2023)، أن كوب 28، التي تستضيفها دولة الإمارات خلال المدة بين 30 نوفمبر/تشرين الثاني و12 ديسمبر/كانون الأول المقبلين، تحظى بأهمية كبرى، ويجب أن يشارك الجميع في الحوار، وفق ما نقلته عنه وكالة «وام»، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وأوضح وزير البترول المصري أن اختيار دولة الإمارات لاستضافة قمة المناخ كوب 28 كان اختيارًا موفقًا، ويتضح ذلك من الجهود والاستعدادات التي جرت حتى الآن، ومن مدى الحرص على تقديم قمة استثنائية تبني بقوة على ما قدّمته قمة كوب 27 في مصر خلال العام الماضي 2022.

وأكد المهندس طارق الملا أن قمة المناخ كوب 27 التي استضافتها مصر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بمدينة شرم الشيخ، بالإضافة إلى المؤتمر المقبل في الإمارات، كليهما يحرصان على الإنسان الذي يتأثر بالمناخ.

حلول مواجهة الانبعاثات

قال وزير البترول المصري، إن تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة هي إحدى الحلول لمواجهة الانبعاثات التي تؤثّر في التنوع البيولوجي للكائنات الحية البرية والطبيعية، مؤكدًا أهمية مشاركة الجميع في الحوار والعمل.

أشار المهندس طارق الملا إلى أهمية زيادة الاستثمارات المخصصة للتحول إلى الطاقة النظيفة، من أجل خفض الانبعاثات، إذ إن الحديث خلال قمة المناخ كوب 27 في مصر كان عن أهمية تعزيز المشاركة والاستثمارات ووجود الجميع على مائدة الحوار، لتكامل جهود الحفاظ على البيئة.

وأكد ضرورة الإدراك والوعي بالآثار البيئية المترتبة على تغير المناخ ومدى تأثيرها في الشعوب والأجيال القادمة، منبهًا إلى طرح رؤى واضحة حول التحول إلى استعمال الطاقة النظيفة، ومدى ما يمكن تحقيقه من مكاسب بيئية واقتصادية، إذا ما حدث ذلك.

وأضاف الملا: «طبّقنا ذلك في قطاع النفط والغاز في مصر، ونتجت عن ذلك مكاسب متعددة بيئية واقتصادية دعمتنا للاستمرار في العديد من مشروعات استرجاع غاز الشعلة وخفض الانبعاثات»، وفق التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ودعا وزير البترول المصري إلى ضرورة تضافر الجهود بين جميع الأطراف خلال قمة المناخ كوب 28، والتعاون وتعزيز العمل المناخي لضمان مستقبل مستدام، لا سيما أن الدورة الحالية ستشهد -وفق المعلن- إجراء أول تقييم عالمي للجهود المستمرة على مدار عامين.

ويستهدف هذا التقييم، وفق المهندس طارق الملا، تحديد مدى التقدم الذي أحرزته الحكومات المعنية في تنفيذ خطط العمل المناخي، وذلك بهدف مواجهة الاحتباس الحراري والقضايا البيئية الأخرى ذات الأولوية القصوى.

قمة المناخ كوب 28

في 24 أغسطس/آب الماضي 2023، أطلقت رئاسة قمة المناخ كوب 28، خطة عملها للمياه، خلال الأسبوع العالمي للمياه، الذي انعقد في ستوكهولم –عاصمة السويد- في المدة بين 20 – 24 أغسطس/آب، وذلك لتسليط الضوء بصورة غير مسبوقة على أخطار ندرة المياه والفرص المتاحة.

ووفق الإعلان، تتضمّن أولويات خطة العمل الحفاظ على النظم البيئية للمياه العذبة واستعادة كفاءتها، وتحسين إدارة هذه النظم بالمناطق الحضرية، وتعزيز النظم الغذائية القادرة على التكيُّف مع نُدرتها، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

في الوقت نفسه، وجّه رئيس قمة المناخ كوب 28 الدكتور سلطان الجابر دعوة مفتوحة لجميع دول العالم للانضمام لـ«تعهد التبريد العالمي»، وهي مبادرة بالشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئاسة القمة.

وأعلن الجابر أن رئاسة القمة تركّز على التعامل مع التحديات بذهنية إيجابية لتخلق فرصًا واعدة منها، مشيرًا إلى حرصه على تعزيز التعاون مع الأصدقاء والشركاء بمختلف أنحاء العالم، لدعم العمل الجماعي، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

شكراً